جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

أطروحة دكتوراه

اسم الطالب: **نبيل علي شمسان غانم**

عنوان الرسالة: **الظواهر اللغوية بين الاطراد والعدول في ديوان الأصمعيات**

اسم الدرجة: الدكتوراه

لجنة الإشراف :

الاسم/ أ.د إبراهيم عوض الوظيفة/ أستاذ الأدب والنقد بالقسم

الاسم / أ.د صلاح حسنين الوظيفة / أستاذ الدراسات اللغوية الحديثة بآداب بني سويف

تاريخ البحث: ٢٢ / ٨ / 2011

الدراسات العليا :

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة بتاريخ : / / 2011

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الكلية بتاريخ: / / 2011

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الظواهر اللغوية بين الاطراد والعدول في ديوان الأصمعيات

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في اللغة العربية وآدابها شعبة- الدراسات اللغوية

للباحث
نبيل علي شمسان غانم

إشراف

الأستاذ الدكتور
إبراهيم عوض
أستاذ الأدب والنقد بكلية الآداب
جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور
صلاح حسنين
أستاذ الدراسات اللغوية الحديثة بكلية
الآداب جامعة بني سويف

١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

شـكر وتقدير

يطيب لي بل ويزيدني شرفًا أن تتصدَّر هذه الأطروحة في أحرفها الأولى آيات الشكر والثناء وعظيم الامتنان،أزفُّها معطَّرة بمشاعر البرِّ والودِّ والوفاء إلى أستاذي الفاضل ***الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض*** *أستاذ الأدب والنقد بكلية الآداب جامعة عين شمس المشرف على هذه الأطروحة متَّعه الله بوافر الصحة وتمام العافية وأبقاه نبراساً منيراً طريق العلم لكلِّ المهتدين، ومهما قلت فلن أفيه حقه فقد غمرني بعلمه وأخذني بحنوه وعطفه، ولن أنسى له ما حييت مواقفه الإنسانية معي في أصعب الظروف،كما أزفُّها معطَّرة بمشاعر البرِّ والودِّ والعرفان إلى أستاذي الجليل* ***الأستاذ الدكتور صلاح الدين صالح حسنين*** *أستاذ الدراسات اللغوية الحديثة بكلية الآداب جامعة بني سويف المشرف على هذه الأطروحة حفظه الله علمًا للعربية وأهلها، فما انفكَّ يزوِّدني بعلمه وتوجيهاته خلال مراحل هذا البحث المختلفة. ومهما قلت من الكلمات والعبارات، فهيهات أن أفيَهما حقهما؛ فمنذ أن كان هذا العمل فكرة حتى اشتدَّ واستوى على سوقه حظيت منهما برعاية الأب الحنون وتوجيه العالم الناصح المحبِّ .أستاذَيَّ الفاضلين: لا أملك سوى الدعاء لكما وهذه الكلمات فلكما منِّي الشكر والثناء ومن الله وحده الجزاء وحسن الثواب.*

اكيشرِّفني ويسعدني أن يناقشني ويصوِّب عملي عَلَمانَ من علماء العربية كبيران هما العلامة اللغوي ***الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة*** *أستاذ الدراسات اللغوية المتفرغ وعميد كلية الآداب بجامعة بنها، والعالم اللغوي* ***الأستاذ الدكتور علي محمد هنداوي*** *أستاذ الدراسات اللغوية بكلية الآداب جامعة عين شمس، أشكرهما كثيرًا على تكرُّمهما بذلك، ومن ثم على كلِّ ملاحظة أو تصويب سأحظى به منهما فجزاهما الله عني خير الجزاء.*

كما أتقدم بجزيل الشكر والثناء ***إلى قسم اللغة العربية وآدابها*** *رئيسًا وأعضاء، فلقد تعلمت فيه الكثير، ولقيت منهم كل الحب والتقدير. كما أتقدم بالشكر إلى* ***عمادة الكلية وإدارة الدراسات العليا ومكتبة الكلية*** *على التسهيلات التي حظيت بها طوال فترة الدراسة.*

وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بالشكر العميق ***لمصر الأرض والإنسان،*** *فما شعرت فيها يومًا بقسوة الاغتراب، فكان أهلها أهلاً،وكانت لنا وطنًا، فلكِ منَّا كلُّ الحبِّ والسلام. ولا أنسى أن أشكر* ***جامعة صنعاء*** *على إتاحتها لي الفرصة لاستكمال الدراسات العليا.*

وأخيرًا من حق ***أفراد أسرتي*** *التي ترنو الآن من اليمن الحبيب بكل لهفة وترقب: والدتي وإخوتي وروح والدي - رحمة الله عليه - التي تحلق بيننا* ***الآن،*** *فلطالما انتظر هذه اليوم كثيرًا، ثم زوجتي الحبيبة التي هجرت الأهل والوطن وشاركتني رحلتي العلمية بسرورها وقلقها فلها مني كل الشكر والحب والوفاء، وقرة عيني* ***أبنائي:*** *صلاح وحسام وهشام ورغد وأحمد، أن أذكرهم جميعًا، فلهم مني كل* ***الذكر*** *والثناء والتقدير ومن الله الأجر وحسن الثواب.* ***والله من وراء القصد.***

الباحث

المقدِّمـة

يـأتي هـذا البحـث بعنـوان (**الظـواهر اللغويـة بـين الاطـراد والعـدول فـي ديـوان الأصمعيات**)، ويرمي إلـى دراسـة الظـواهر اللغويـة الـواردة فـي ديـوان الأصـمعيات ومعرفـة إلـى أيِّ حـدٍّ التـزم ديـوان الأصـمعيات بالتراكيـب المطـردة والتراكيـب المعدولـة. وهنـا استوقفني مـا قـرره (جـون كـوين) فـي كتابـه (**اللغـة العليـا**) مـن أن الظواهر اللغوية في الشعر تميل إلـى العدول، وأن التراكيب المعدولـة تمثل النسبة الكبرى من التراكيب المطردة؛ لـذلك فـإن البحـث قـد اهتم بدراسـة هذه المقولـة من خلال محاولة إحصاء الظواهر وتحديد نسبة شيوع كل ظاهرة.

وينقسم البحث بعد ذلك على قسمين رئيسين يسبقهما مقدمـة وتمهيد ويتلوهمـا ثبَت بالمصـادر والمراجـع وآخـر بموضـوعات البحـث والدراسـة. **وقد تضـمنت المقدمـة** التعريف بالبحث وبأهميتـه ومـا يرمـي إليـه والمنهج المتبـع فـي دراسته، فضـلاً عن الإشارة إلى الصعوبات المتوقعة فيه. على حين **جاء التمهيد بعنوان (أسس الدرس اللغوي عند النحاة)، وتضمن نقطتين**، أمـا الأولـى فتتعلق **بالهيكل البنـائى للنحـو العربـي** ، **و**وضح البحث أن هذا الهيكل يعتمد علـى استقراء المسموع والاستدلال والقياس.

كما أوضـح أن الاستقراء يقصـد بـه جمـع المـادة اللغويـة من مصـادرها وتتمثل فـي القـرآن الكـريم والحـديث النبـوي الشـريف والشـعر وكـلام العـرب، وتجريـد هـذا المسموع ثـم تصـنيفه، أمـا الاسـتدلال فيقصـد بـه اشـتقاق من القاعـدة بتحديـد أصـل الوضـع وأصل القاعدة ثـم مقارنـة هذا الأصل بالمسموع عن العرب للتوصل إلـى استصحاب الأصل أو العدول عن هذا الأصل، وأوضح البحث أن **العدول يحتـاج دائمـا إلـي التأويـل**. كمـا تضـمن ا لبحث الحـديث عـن القيـاس بأقسـامه: القيـاس علـى **الشائع**، وقياس **العلة**، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

أما النقطة الثانية التـى اشتملها التمهيد فهي **تصنيف العدول إلـى صنفين رئيسين**: العدول عن القاعدة الدلاليـة، وهـو الـذي يـؤدى إلـى الاستعارة أو المجـاز المرسـل، **والعدول عن القاعدة** النحوية ويؤدي إلي التقديم والتأخير **والحذف**.

وقد ناقش البحث خلال ذلك العلاقة الجدلية بين اللغة والشعر، وخلص إلى أن الشعر العربي قد حظي باهتمام خاص، وذلك لكونه يمثل مستوى خاصًا من مستويات الكلام، وهو ما يعني اتساع دائرة القياس النحوي في الشعر لاحتمال ما لا يجوز في الكلام، أي أن الشاعر قد يتجاوز قاعدة القياس النحوي في الكلام على أن يحاول في ذلك وجهاً من وجوه العربية، وإن لم تطرد به القاعدة النحوية. ثم تناول البحث الظواهر الصوتية والصرفية والتركيبية، وذلك على النحو التالي:

الباب الأول: وقد جاء بعنوان الظواهر الصوتية والصرفية فى ديوان الأصمعيات:

وقد اشتمل على فصلين، تضمن الفصل الأول دراسة الظواهر الصوتية فى الديوان المدروس، وقد حاولت في مبحثه الأول دراسة الأصوات المطردة، فوضحت مخارجها وصفاتها. ثم درست العدول وقوانينه التي تشمل المماثلة والمخالفة والحذف والزيادة والقلب المكاني. وتحدثت في الفصل الثاني عن الأبنية الصرفية المطردة وركزت على الأبنية المطردة والعدول الذي يطرأ عليها كالإعلال والإبدال. وحاولت هنا **رصد الأبنية الصرفية الشائعة في الديوان، وذلك من خلال البناء على نتائج بعض المؤشرات الإحصائية والتحاليل البيانية.** وقد تناولت في دراستي للظواهر الصرفية الأبنية الصرفية التالية:

- **أبنية الاسم والمصادر القياسية**
- **أبنية المشتقات القياسية والسماعية**
- **ابنية الفعل المجرد والفعل المزيد**

الباب الثاني: وجاء بعنوان الظواهر التركيبية في ديوان الأصمعيات:

وقد تضمن مدخلا إلى دراسة الظواهر التركيبية: حاولت فيه توضيح الفرق بين الكلمة والمركب والجملة، فالكلمة وحدة معجميه تدل على معنى مستقل، والمركب: هو اتحاد كلمتين أو أكثر. وقسمت المركب الي مركب معجمي، ويشمل التركيب

العددي والتركيب المزجي، ومركب نحوي لا يصل إلى درجة الإسناد ويشمل الإضافة والتوابع. والجملة، وهي التي تعتمد على الإسناد.

بناء الجملة الأساسية

وقد حاولت أيضًا في هذا المدخل دراسة الجملة في النحو التوليدي، فأوضحت أنها تعتمد على قاعدتين: قاعدة نحوية يطلق عليها الأساس، وقاعدة معجمية تحدد الوحدات المعجمية التي يحشى بها محدِّد أركان الجملة. ولما كانت اللغة العربية تستخدم نوعين من الجمل: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فقد اعتبرت أن **الجملة التي ينتجها موضِّح أركان الجملة تمثل الجملة الاسمية، أما الجملة الفعلية فتنتج بعد إصعاد الفعل إلى الصدارة.**

الفصل الأول: الجملة الاسمية

وقد درست في هذا الفصل بناء الجملة الاسمية، فأوضحت أن هذه الجملة تكون من **المركب الاسمي (مس)** و**المركب الفعلي (مف)**، وأن المركب الفعلي **(مف)** يضم: **الفعل + المركب الاسمي (مس)**، أو **الفعل + المركب الجري (م ج)**، أو **المركب الوصفي (م و)**، أو **الظرفي (مظ)**، أو **المركب الاسمي (مس)** أيضًا.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة عوامل صحة بناء الجملة الاسمية، وتشمل هذه العوامل الزمن والمطابقة، وأوضحت أن الجملة الاسمية تدل على الثبات، أما فيما يتعلق بالمطابقة فإنها تطبق على المركب الوصفي أو المركب الاسمي فقط، ولا تتناول غيره من المركبات.

الوظائف النحوية والإعراب:

تُسند إلى المركب الاسمي **(مس)** وظيفة المبتدأ، وحالته النحوية هي الرفع، وعلامة الرفع فيه قد تكون هي الضمة أو الألف أو الواو والنون. وتُسند إلى المركب الفعلي **(مف)** وظيفة الخبر، والحالة النحوية للخبر هي الرفع وعلامة

الرفع قد تكون الضمة أو الألف أو الواو والنون. أما المركب الفعلي والمركب الجري والمركب الظرفي فيعتمدون على الإعراب المحلي.

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

يخضع التقديم والتأخير لقاعدتين هما قاعدة القيود وقاعدة الروابط، وذلك من خلال إعادة بناء الجملة بعد تفكيكها، وتكوين جملة مدمجة.

الفصل الثاني: الجملة الفعلية

وقسمته إلى مبحثين ناقشت في المبحث الأول بناء الجملة الفعلية. وناقشت في المبحث الثاني التغيير الذي يطرأ عليها من تقديم المفعول به على الفاعل وتقديمه على الفعل، واستتار الفاعل.

الفصل الثالث: الجملة التوسعة

وقد تناولت في المبحث الأول: توسعة المركب الاسمي بالإضافة أو بتابع من التوابع: (النعت والعطف والتوكيد والبدل)، فيما تناولت في المبحث الثاني: توسعة المركب الفعلي بالمفاعيل الأربعة: (المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه)، وكذا الحال والتمييز والاستثناء.

الفصل الرابع: الجملة المضمنة

وقد جاء في مبحثين، الأول: الجملة المضمنة التي يحددها ويحتاجها الفعل، وتشمل تضمين الفاعل جملة، وتضمين المفعول جملة. فيما جاء الثاني متضمناً الجمل المترابطة بأداة ربط محددة مثل: التركيب الشرطي والجملة الظرفية أو الحالية أو جملة القسم. وفي الدراسة التركيبية قد حاولت الاعتماد على وصف تحليلي مستفيدًا من نظرية النحو التوليدي التحويلي، وذلك وفقاً لما ورد من ظواهر لغوية في

نصوص الأصمعيات. وقد انتهى البحث إلى عدد من **النتائج والتوصيات التي أمكن التوصل إليها**.

وبعد فقد حاولت في هذا البحث تطبيق نظرية النحو التحويلي – التوليدي على نصوص من الشعر العربي القديم ممثلة في ديوان الأصمعيات، وهي دعوة لطالما قرأتها وسمعتها من أساتذتنا من اللغويين المعاصرين، وذلك في سبيل فتح الأبواب للباحثين الجدد. **وإذا كان البحث في أساسه** بحث تطبيقي، فإنه لم يخلُ من التأصيل النظري في إطار الظواهر التي وقف عليها. **ولا أدعي** هنا أني قد استوفيت التأصيل النظري لنظرية النحو التوليدي، ولكني قد حاولت أن أفيد من هذه النظرية الحديثة قدر المستطاع في الجانب التطبيقي من البحث، وفي الوقت نفسه أفدت من تراثنا **اللغوي** المجيد.

ولا تخلو أية دراسة من صعوبات لا سيما إذا كانت متصلة **بالنص الشعري** القديم، **وذلك** لوعورة قاموسه اللغوي، **وكذا** محاولة دراسة هذا النص وفقًا لنظرية النحو التحويلي- التوليدي ، وهو من المناهج اللغوية الحديثة.وأشدُّ هذه الصعوبات ما يقع **في النفس من القلق والخوف المشروع** من التقصير في الإلمام بهذا المنهج الحديث، **ومن ثم التجاوز دون قصد** سواء على النص أو على المنهج، ويَصْغُر ما وراء ذلك **من صعوبات**، أهمها ما يلي:

- تعدَّد مجالات الدراسة ومستوياتها وتناثر مادتها بين مختلف كتب اللغة **والنحو** وغيرها من المصادر والدراسات، فضلاً عن تعدد مستويات مفهوم العدول بين اللغويين والبلاغيين والنقاد القدماء والمعاصرين.
- عدم توفر دراسات أو بحوث سابقة، فلم أقف على أية دراسة **قامت** بتحليل نصوص شعرية **في ضوء** هذا المنهج، **وبهذا** الإلمام بمستويات اللغة.

أما الدراسات السابقة، فيمكن القول بأن هذا البحث جديد من وجهين، الأول الجدة في النص المدروس، حيث إن الأصمعيات لم تدرس – فيما أعلم – دراسة لغوية بمستوياتها المختلفة الصوت والصرف والتركيب. و الآخر – هو الجدة في المنهج، فلم أقف على دراسة حاولت تطبيق نظرية النحو التوليدي التحويلي على نص من النصوص الشعرية القديمة.

أما المصادر والمراجع فقد استدعت طبيعة البحث أن تتعدَّد مصادر البحث في مختلف علوم اللغة القديم منها والحديث فكان أن اعتمدت كثيرًا على المصادر القديمة، ومن بينها: (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الإغفال) لأبي علي، و(الأصول) لابن السراج، و(الخصائص) و(سر الصناعة) و(المنصف) لابن جني، و(دلائل الإعجاز) و(المقتصد) للجرجاني، و(المقرَّب) و(ضرائر الشعر) لابن عصفور، و(الإنصاف) للأنباري، و(المغني في النحو) لابن فلاح النحوي اليمني، و(شرح الشافية) للرضي، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(اللسان) لابن منظور، و(شذى العرف) للحملاوي، و(المنهاج) لحازم القرطاجني.

وقد اغترفت كثيرًا من الكتب الحديثة والمعاصرة، فكان منها: (من أسرار اللغة) د. إبراهيم أنيس، و(اللغة العربية معناها ومبناها) و (الأصول) د. تمام حسان، و(الجملة العربية مكوناتها – أنواعها – تحليلها) و(معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية) د. محمد إبراهيم عبادة، و(في لسنيات العربية) و(المدخل في علم الأصوات المقارن) د. صلاح الدين صالح حسنين، و(المنهج الصوتي للبنية العربية) د. عبد الصبور شاهين، و(التطور اللغوي) د. رمضان عبد التواب، و(في النحو العربي نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي، و(من سعة العربية) د. إبراهيم السامرائي، و(دراسة الصوت اللغوي) د.أحمد مختار عمر، و(النحو الوافي) لعباس حسن، و(معاني الأبنية) د. فاضل السامرائي، و(في نحو اللغة وتراكيبها) د. خليل عمايرة، و(العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى) د. عبد الفتاح الفرجاوي، و(دور الفعل في بنية الجملة) د. الهذيلي يحيى، و(الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية) د. ميشال زكريا، و(النحو

العربي والدرس الحديث بحث في المنهج) د.عبده الراجحي، و(بناء الجملة العربية) و(الجملة في الشعر العربي) د. محمد حماسة عبد اللطيف، و(الظواهر اللغوية في التراث النحوي) د. على أبو المكارم، و(القافية والأصوات اللغوية) د. محمد عوني عبد الرؤوف، و(الأصوات العربية بين التحول والثبات) د. حسام النعيمي، و(التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) د.الطيب بكوش، و(اللسانيات واللغة العربية) و(البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة) د. عبد القادر الفاسي الفهري، و(نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) د. نهاد الموسى، و(بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي) د. السعيد شنوقة، و(قواعد تحويلية للغة العربية) د. محمد علي الخولي.

ولقد أفدت من الكتب اللغوية المعاصرة المترجمة كثيراً ولعل أهمها: (اللغة) لفندريس، و(العربية) ليوهان فك، و(التطور النحوي) لبراجشتراسر، و(البنى النحوية) لنوم تشومسكي، و(دور الكلمة في اللغة) لاستيفن أولمان، و(مدخل إلى علم الدلالة) لفرانك بالمر، و(مبادئ علم الأصوات العام) ديفيد ابركرومبي، و(تاريخ علم اللغة الحديث) لجرهارد هلبش، و(النحو العربي) لأندريه روسان، و(اللغة العليا) و(بناء لغة الشعر) لجون كوين، و(الموسوعة اللغوية) جامعة ماساشوستر، وغيرها من المراجع ذات الصلة.

وبعد فقد بذلت في هذه البحث ما وسعني من الجهد، فإن أحسنت فيه فلله الفضل والمنَّة وإن كانت الأخرى فأطمع من الله أن يغفر لي، وحسبي أنَّي قد حاولت، وما توفيقي إلا بالله.

التمهيد

أسس الدرس اللغوي عند النحاة

الحاجة إلى النحو:

ارتبط الدرس اللغوي في العربية منذ عهد مبكر بالقرآن الكريم؛ فكان حفظ القرآن وصيانته من اللحن الدافع الرئيس إلى التفكير في كثير من علوم العربية؛ حتى لقد

قيل:" إن البحث اللغوي عند العرب إنما خلقه النص القرآني خلقًا ".[1] من أجل ذلك سعى علماء اللغة القدامى إلى وضع القواعد وتجريد الأصول التي تحفظ الألسنة من اللحن، وذلك من خلال منطلقات ثلاثة تعدّ أدلة النحو الرئيسة، يقول ابن الأنباري: "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[2].

أما المنطلق الأول فهو منطلق حسّيّ ويتمثل في **استقراء كلام العرب الفصيح المسموع منه أو المنقول البالغ حدّ الكثرة**. وقد وجد العلماء **كلام العرب ينقسم على قسمين، قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس وكثر مايخالفه فوصفوه بالشذوذ وأوقفوه على السماع.** يقول ابن جني:" فجعل أهل العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً "[3]. وقد نقل السيوطي عن ابن هشام قوله:" اعلم أنهم يستعملون:غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً. فالمطرد لايتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه لايتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر أقل القليل.."[4]. وهكذا يلاحظ أنّ اللغة قائمة على نظام من المواضعة أعلاه ما وصف بالاطراد والتواتر، وهو ما عُدّ لغة عامة للعرب. يقول الدكتور عبد السلام المسدي:" فاللغة تُحدَّد بمقولة المواضعة، والمواضعة تتضمن في صلبها قانون العقد المتكئ على مقوّم الاطراد .."[5]. وهكذا نلاحظ أن مبدأ الاطراد كان من أهم المعايير التي قام عليها التفكير النحوي في تصنيف المسموع من كلام العرب ووضع المقاييس وتجريد الأصول؛ لذلك "كان الذي يتصدى لاستنباط القاعدة إنما يرجو أن يجدها تطرد اطراداً مطلقاً، ويفتّ في عضده أن يجد في الاستعمال مايتحداها أو يدعو إلى

---

(١) اتجاهات التفسير، د.عفت الشرقاوي: ٢٩ ، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٧٢ وانظر الأصول، د. تمام حسان:٨٦ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، تح/ سعيد الأفغاني: ٤٥ ، دار الفكر ،ط٢ ، ١٩٧١

(٣) الخصائص:٩٧/١ ، تح: محمد علي النجار ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ وانظر منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د.محمد كاظم البكاء: ٢٠٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٩

(٤) الاقتراح: ١١٦ ، تح: د.حمدي عبد الفتاح مصطفى ،ط٢ ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠١

(٥) التفكير اللساني في الحضارة العربية: ١٦٨ ، الدر العربية للكتاب، ط١، ١٩٨١

إعـادة النظـر فيها"[1]، ولايكاد متن من متون النحو أو شرح من شروحه يخلو من هـذه العبـارات التـي تصـنف المسـموع مـن كـلام العـرب إلـى قياسـي وشـاذ ولغـة وضـرورة، فكانـت كتـب النحـو أشـبه بالدسـاتير والقـوانين التـي تظهـر فائـدتها عنـد التطبيق السليم الصحيح لها، معوّلين في ذلك – كما أشرنا- على مبدأ الاطراد.[2]

وقد لاحظ النحاة أن اللغة لاتتسم كلها بالاطراد الذي كانوا ينشدونه ويعتمدون عليه في المرحلة السابقة، إذ تتأثر المادة اللغوية بما حولها من المؤثرات بما يسهم في تعدد صورها وأحوالها الأصلية، فكان أن جرَّدوا عددًا من الأصول والقوانين النحوية لمواجهة ما قد يطرأ من تعدد صور المستعمل من كلام العرب، يقول الدكتور تمام حسان:" حين نظر علماؤنا الأقدمون نظرة في اللغة يريدون إيضاح معمَّياتها وجدوا فيما بين أيديهم من المسموع تباينًا في سلوك العناصر اللغوية لايعين على الإلمام بما وراءه من نظام مطرد .. كوَّنوا بنية تجريدية مفارقة للاستعمال سمَّوها الأصول، فجعلوا لكل طائفة من العناصر أصلا ترَدّ إليه مفرداتها، فما وافق الأصل سُمّي مستصحبًا، وما كان مختلفًا عن الأصل قيل إنه معدول به عن الأصل، ومن ثم يستحق أن يردَّ إلى أصله".[3]

وهذه العملية الاستدلالية تنم عن فكر ثاقب، وهي تقوم على حيلة منهجية تفسيرية ترمي إلى الكشف عن وحدة مختفية تحت ظواهر لغوية متنوعة، وتتجلى في أصلين من أصول النحو هما: استصحاب الأصل والقياس النحوي.

---

(١) الأصول، د. تمام حسان:٥٦ ، وانظر دراسات في اللسانيات العربية ، د.عبد القادر الفاسي الفهري: ١٥٤ ،دار الغرب الإسلامي،ط، تونس، ١٩٩٣ وكذا ظرات في التراث اللغوي العربي، د.عبد القادر المهيري:٨٧

(٢) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي:١٩- ٨٦ ، دار المعرفة الجامعية ، اسكندرية ، وانظر: أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم:٣٠ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، د.حسن خميس الملخ: ١٥٧ ، دار الشروق ،ط١ ، عمان ، ٢٠٠٢

(٣) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم:١٠١ ،ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦